الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ
في نهج البلاغة
(دراسة نحوية تطبيقية)

الباحث: سلمان دايخ فرحان

قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى

The Sentence as Predicate to The Subject in Nahjul-Balagha

The Researcher Salman Daikh Farhan

College of Education for Humanities, Al Muthanna University.

ملخص البحث

يتناول بحثنا هذا – الموسوم بـ(الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ في نهج البلاغة دراسة نحوية تطبيقية)– موضوع الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ، وتطبيقات هذه الجملة في نهج البلاغة، فعمدنا إلى إحصاء هذه الجملة في المتن المدروس، وقسمناها بحسب نوعها (اسمية، فعلية)، ثم قسمنا كل نوع بحسب الأنماط التي وردت عليها، وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج، منها أن الجملة الفعلية الواقعة خبراً للمبتدأ وردت أكثر من أختها الاسمية.

الكلمات المفتاحية:

الجملة الفعلية، الجملة الاسمية، المبتدأ، الخبر، نهج البلاغة.

Abstract

This study which titled as "The Sentence as Predicate to The Subject in Nahjul - Balagha (Grammatical Applied study)" deals with the sentence as Predicate to the Subject and uses of this Sentence in Nahjul-Balagha, so we divided the sentence into verbal and nominal, then every type according to the Patterns as they were found. The study concluded that verbal Sentence occurs more than the nominal one.

Keywords:

Verbal Sentence, Nominal Sentence, Subject, Predicate, Nahjul-Balagha

المقدمة:

تعدّ الجملة محور الدراسة النحوية وأسها، والجملة تقسم على أقسام، وباعتبارات مختلفة، فهي بحسب صدرها تكون إمّا اسمية أو فعلية، وبحسب الخبر والإنشاء تكون إمّا خبرية أو إنشائية، وبحسب المحل الإعرابي تكون إمّا جملة لها محل من الإعراب، أو جملة ليس لها محل من الإعراب، إلى غير ذلك من التقسيمات. وبحثنا هذا يعنى بالقسم الأخير، وهو الجملة التي لها محل من الإعراب، وتطبيقات هذه الجمل في نهج البلاغة، ولكون مساحة البحث ضيقة، لذا اقتصرنا على الجملة الواقعة في موضع الخبر للمبتدأ، فجاء البحث موسوماً بـ(الجملة الواقعة في موضع الخبر للمبتدأ في نهج البلاغة دراسة نحوية تطبيقية)، وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يقسم على ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة وتمهيد وتتلوها خاتمة، أمّا التمهيد فجاء موسوماً بـ(الجملة الواقعة في موضع الخبر)، وقد تضمن التعريف بهذه الجملة وبيان أقسامها، أمّا المبحث الأول فقد جاء موسوماً بـ (الجملة البسيطة الواقعة في موضع الخبر للمبتدأ)، وقد تناول الجملة البسيطة بنوعيها الاسمية والفعلية، وأما المبحث الثاني فقد جاء موسوماً بـ(الظواهر التركيبية في الجملة الواقعة في موضع الخبر للمبتدأ)، وقد تناول ظاهرتي الحذف والزيادة، وأما المبحث الثالث فقد جاء موسوماً بـ(الجملة الطلبية الواقعة خبراً للمبتدأ)، أمّا الخاتمة فقد تضمنت أهم النتائج التي خلص إليها البحث.

التمهيد:

الجملة الواقعة في موضع الخبر

هي الجملة: (التي تكون خبراً لمبتدأ، أو لفعل ناقص، أو لحرف

مشبه بالفعل، ومحلها الرفع، إذا كانت خبراً للمبتدأ أو للحرف المشبه بالفعل، والنصب إذا كانت خبراً للفعل الناقص أو الحرف المشبه به)[1]، والخبر (قد يكون جملة اسمية أو فعلية، وإنّما جاز أن يكون جملة؛ لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له)[2]، (إلّا أنها إذا وقعت خبراً كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه، ولذلك يحكم على موضعها)[3]، والجملة الواقعة خبراً إمّا أن تكون اسمية، أو فعلية، والفعلية إمّا أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً أو أمراً، والفعل المضارع لا يخلو من أن يكون مجرداً أو مقترناً بأداة نحوية ما، ومثله الفعل الماضي، كما أن المبتدأ -الذي يُخبر عنه بهذه الجملة - هو الآخر أنواع؛ فقد يكون اسمًا ظاهراً، أو ضميراً، أو اسم استفهام، إلى غير ذلك.

ومن الجدير بالذكر أن مواضع الجملة الفعلية الواقعة خبراً في نهج البلاغة كانت أكثر من مواضع الجملة الاسمية، ولعل هذا يؤيد ما يراه النحويون من مكانة الفعل وأهميته في العربية، فالدكتور مهدي المخزومي يعدّه أهم أجزاء الجملة، وفي هذا يقول: (الفعل من أهم أجزاء الجملة بل هو أهمها، فهو لا يقتصر على الدلالة على الحدث وحسب، ولكنه يحدثنا عمّا يفعل الشخص أو الشيء وعمّا يفعلان وعمّا سيفعلان،... وهو بالإضافة إلى ذلك يساعد على الإسناد، ويعبر عن سؤال، ويعبر عن أمر وغيرها، والجملة الفعلية التي يكون فيها المسند فعلاً، أكثر شيوعاً في الاستعمال، بل تعد أساس التعبير في العربية)[4]، ولكي تكون الدراسة شاملة لأغلب الجمل، لذا سأقوم بتقسيم الجمل على: الجملة البسيطة، والظواهر التركيبية، والجملة الطلبية.

أمّا الجملة الاسمية فقد وردت خبراً للمبتدأ في مواضع في نهج البلاغة، ولكنها كانت أقل عدداً من الجملة الفعلية، وذكر بعض النحويين أن الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام[٥]، وقال العلوي: (الجملة الاسمية، نحو قولك: زيد قد فعل، وأنا فعلت، وأنت فعلت، ومتى كان وارداً على جهة الاسمية، فإنه يندرج فيه معنيان: المعنى الأول: أن تريد أن الفاعل قد فعل ذلك على جهة الاختصاص به دون غيره... المعنى الثاني: أن لا يكون المعنى الاختصاص وإنّما المقصود التحقيق، وتمكين ذلك المعنى في نفس السامع بحيث لا يخالجه ريب، ولا يعتريه شك...)[٦]، والذي يبدو من كلام العلوي، أن التعبير بالجملة الاسمية يفيد التخصيص أو التحقيق، وهذا لا يتحقق بالتعبير بالاسم المفرد، أمّا دلالة الجملة على الحدوث أو الثبوت فواحدة في الجملتين؛ لأن (الجملة لا تدل على حدوث أو ثبوت ولكن الذي يدل على الحدوث أو الثبوت ما فيها من اسم أو فعل)[٧].

المبحث الأول:

الجملة البسيطة الواقعة خبراً للمبتدأ

هي الجملة التي تقتصر على المسند والمسند إليه، وتكون خالية من الزيادات، وهذه الجملة إمّا أن تكون اسمية أو فعلية:

أولاً: الجملة الاسمية البسيطة الواقعة في موضع الخبر للمبتدأ:

وردت هذه الجملة في مواضع قليلة بلغت (أربعة) مواضع، وقد جاءت هذه الجملة على وفق الأنماط الآتية:

النمط الأول: (المبتدأ اسم صريح + الخبر جملة اسمية)، ومنه قوله (عليه السلام): «**وَمَا أَصْنَعُ بِفَدَكٍ وَغَيْرِ فَدَكٍ وَالنَّفْسُ مَظَانُّهَا فِي غَدٍ جَدَثٌ تَنْقَطِعُ فِي ظُلْمَتِهِ آثَارُهَا**»[٨]،

فالجملة الاسمية (مظانها في غدٍ جدث) خبر المبتدأ (النفس)، وقد (استفهم - عليه السلام - عمّا يصنع بفدك وغيرها من القينات الدنيوية استفهام إنكار لوجه حاجته إليها تسلية لنفسه عنها وجذباً له عن الدنيا إلى الأعمال الصالحة بذكر غاية النفوس منها وهي صيرورتها إلى الجدث...)[٩]، جدير بالملاحظة أن الخبر في هذه الجملة قد جاء نكرةً، والخبر - كما يرى أحد الباحثين - قد يجيء نكرة لإفادة التعميم والشمول، فتنكير الخبر (جدث) يدل دلالة واضحة على عدم قصد التعيين بل إرادة العموم[١٠]، فهو يريد أي جدث لا جدث بعينه.

النمط الثاني: (المبتدأ لفظ كل + الخبر جملة اسمية)، كقوله (عليه السلام): «**وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا سَمَاعُهُ أَعْظَمُ مِنْ عِيَانِهِ وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْآخِرَةِ عِيَانُهُ أَعْظَمُ مِنْ سَمَاعِهِ**»[١١]، فالجملة الاسمية (سماعه أعظم من عيانه) في موضع رفع خبر للمبتدأ (كل)، ومثلها الجملة الاسمية (عيانه أعظم من سماعه) في موضع رفع خبر للمبتدأ (كل) الثانية، نلاحظ في المثالين السابقين أن الخبر قد جاء جملة اسمية، وقد جاءت هذه الجملة مكونة من ركنين اسميين، أي إنّها خالية من معنى الفعل الذي يدل على الحدوث والتجدد؛ لأن المعنيين المُعبّر عنهما في النصين يقتضيان معنى الثبوت الذي تدل عليه الجملة الاسمية، إذ (ذكر (عليه السلام) أن كل شيء من أمور الدنيا المرغبة أو المرهبة سماعه أعظم من عيانه... فقد يُوصَف لنا البلد البعيد عنا بالخصب والأمن ... فإذا سافرنا إليه لم نجده كما وصِف لنا)[١٢]، و(كل ما في الآخرة من نعيم وجحيم يفوق التصور وتضيق عنه الكلمات للتفاوت الهائل بين الدنيا

وأشياء الآخرة هناء كانت أو شقاء)[١٣]، فوصف الأشياء بالكلام يكون دائماً أعظم ممّا هي في الواقع، وحقيقة ما في الآخرة دائماً تفوق التصوّر، لذا عبّر (عليه السلام) عن هذين المعنيين بما يدل على الدوام والثبوت وهو الجملة الاسمية، وجاء بلفظ (كل) ليدل على العموم.

ثانياً: الجملة الفعلية البسيطة الواقعة في موضع الخبر للمبتدأ:

هذه الجملة إمّا أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً.

أ: الجملة الفعلية البسيطة الواقعة في موضع الخبر للمبتدأ التي فعلها مضارع:

الفعل المضارع - كما يرى بعض النحاة - صالح للحال والاستقبال، فالزمخشري يقول، في معرض تعريفه بالفعل المضارع: (يشترك فيه الحاضر والمستقبل)[١٤]، ومن النحاة مَنْ يرى أن الفعل المضارع تترجح دلالته على الحال إذا تجرد من القرائن[١٥]. ومنهم مَن خصه بالحال كابن الطراوة الذي يقول: (قولك (قعد) دليل على قعود انقضى بعد وجود، و(سيقعد)، دليل على قعود يأتي وهو الآن في العدم و(يقعد) دليل على قعود في حال حديثك)[١٦]، والمحدثون يقولون بالدلالة الزمنية التي يؤديها السياق، وهو ما يسمى بـ (الزمن النحوي)، فقد اتسعت دلالة الفعل المضارع عندهم، فجعلوه دالًّا على الأزمنة المتعددة، فيفيد الحال أو الاستقبال أو الماضي، وجعلوا من السياق والقرائن اللفظية والمعنوية هي المحددة لذلك الزمن، فزمن الصيغة لا يرتبط بصيغته[١٧]، فالفعل المضارع (يأتي للتعبير عن حالات خاصة بصرف النظر عن الدلالة الزمانية التي يشير إليها البناء؛ وذلك لأن هذه الدلالة قد تتحصل ممّا يبرز من قرائن تكون في بناء الجملة)[١٨]، والذي يبدو

أن ما ذهب إليه المحدثون في دلالة الفعل المضارع أقرب إلى روح اللغة وطبيعة استعمالها، وهذا ما سأبيّنه بالأمثلة التي وقفت عندها في نهج البلاغة.

وردت هذه الجملة في مواضع كثيرة من النهج، بلغت (ثلاثة وتسعين) موضعاً، وقد وردت على وفق أنماط مختلفة، فيما يأتي بيانها:

النمط الأول: (المبتدأ اسم صريح + الخبر جملة فعلية فعلها مضارع لازم)، كقوله (عليه السلام): «**وَتَجْمَعُ هَذِهِ الدَّارَ حُدُودٌ أَرْبَعَةٌ الْحَدُّ الْأَوَّلُ يَنْتَهِي إِلَى دَوَاعِي الْآفَاتِ**»[19]، فالجملة الفعلية (ينتهي) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (الحد الأول)، وقد عبّر (عليه السلام) بالجملة الفعلية (ينتهي) التي فعلها مضارع، وكان يمكن أن يعبر بالخبر المفرد (منتهٍ) إلّا أنه عدل عن التعبير بالاسم إلى التعبير بالجملة، والجملة الفعلية تحديداً، إذ - كما هو معروف - إن الاسم يدل على الثبوت والدوام، والفعل يدل على الحدوث والتجدد، وهذا ما يناسب سياق كلامه، فـ(هذه الحدود التي ذكرها الإمام هي حدود حقيقية للدنيا لا لدار شريح وكفى)[20]، وما دامت كذلك فالذي يناسب السياق هو دلالة الحدوث والتجدد التي يؤديها الفعل المضارع، كما أن كلامه لا يرتبط بزمن معين، فعبّر بالفعل المضارع مجرداً من أي قرينة تصرفه إلى أحد الأزمنة، والفعل المضارع (بناؤه مجرداً من الأدوات يستعمل في الحال والمستقبل، ولا دلالة له على أحدهما)[21]، وقد أفاد الفعل المضارع دلالة الحدوث والتجدد والاستمرار، فكون الحد الأول من هذه الدار ينتهي إلى دواعي الآفات، فهذا أمر متجدد الحدوث باستمرار، جدير بالملاحظة أن الجملة (الحد

الأول ينتهي) جملة اسمية، غير أنها لم تدل على الثبوت والدوام بل دلَّت على الحدوث والتجدد، ومنشأ هذه الدلالة هو الفعل المضارع، وهو ما ذهب إليه الدكتور فاضل من أن الجملة لا تدل على حدوث أو ثبوت، ولكن الذي يدل على الحدوث أو الثبوت ما فيها من اسم أو فعل، وقد تقم نقل كلامه.

النمط الثاني: (المبتدأ اسم صريح + الخبر جملة فعلية فعلها مضارع متعدٍّ)، كقوله (عليه السلام) من كتاب كتبه إلى أمراء البلاد في معنى الصلاة: «**وَصَلُّوا بِهِمُ الْغَدَاةَ وَالرَّجُلُ يَعْرِفُ وَجْهَ صَاحِبِهِ**»[٢٢]، فالجملة الفعلية (يعرف وجه صاحبه) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (الرجل)، ومعنى كلامه (عليه السلام)، صلّوا بهم الغداة (حين يعرف الرجل وجه صاحبه، وذلك حين طلوع الفجر الثاني)[٢٣]، أي إنّ وقت صلاة الغداة مستمر حتى هذا الوقت، وهو كون الرجل يعرف وجه أخيه.

النمط الثالث: (المبتدأ ضمير + الخبر جملة فعلية فعلها مضارع لازم)، كقوله (عليه السلام): «**فَبَيْنَا هُوَ يَضْحَكُ إِلَى الدُّنْيَا وَتَضْحَكُ إِلَيْهِ فِي ظِلِّ عَيْشٍ غَفُولٍ إِذْ وَطِئَ الدَّهْرُ بِهِ حَسَكَهُ**»[٢٤]، فالجملة الفعلية (يضحك) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (هو)، وفي هذا النص ضَحِك هذا الضاحك للدنيا، والدنيا تضحك له هذا على نحو التجدد والحدوث والاستمرار، ما أظله ذلك العيش الغفول - وهذا ما أفاده الفعل المضارع - حتى فاجأه الدهر بوطئ حسكه.

النمط الرابع: (المبتدأ ضمير + الخبر جملة فعلية فعلها مضارع متعدٍّ)، كقوله (عليه السلام): «**وَأَنَا أُدَاوِي مِنْهُمْ قَرْحاً أَخَافُ أَنْ يَكُونَ عَلَقاً**»[٢٥]، فالجملة الفعلية (أداوي

منهم قرحاً) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (أنا)، هذا الكلام شكوى من أصحابه وأنصاره من أهل العراق، فهو يصف حاله معهم كالطبيب الذي يداوي قرحاً، أي جراحة، قد قاربت الاندمال ولم تندمل بعد[٢٦]، وهذا السياق لا يناسبه التعبير بالاسم الذي يدل على الثبوت والدوام، بل يناسبه التعبير بالفعل الذي يدل على الحدوث التجدد، فالقرح من أولئك الأصحاب يتجدد مرة بعد مرة، وتبعاً لذلك تتجدد المداواة من الإمام (عليه السلام) مرة بعد مرة.

النمط الخامس: (المبتدأ ضمير + الخبر جملة فعلية فعلها مضارع متعدٍّ إلى مفعولين)، كقوله (عليه السلام): «وَأنا أُذَكِّرُ الله مَنْ بَلَغَهُ كِتَابِي هَذَا لَمَّا نَفَرَ إِلَيَّ»[٢٧]، فالجملة الفعلية (أذكر الله من بلغه كتابي) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (أنا)، فتذكير الناس وحثهم على النفور إليه (عليه السلام) يحتاج إلى الحركة والتجدد، بل مواظبة على الحدث، لذا أخبر بالفعل دون الاسم.

النمط السادس: (المبتدأ لفظ كل + الخبر فعل مضارع لازم)، كقوله (عليه السلام): «كُلُّ وِعَاءٍ يَضِيقُ بِمَا جُعِلَ فِيهِ إِلَّا وِعَاءَ الْعِلْمِ»[٢٨]، فالجملة الفعلية (يضيق) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (كل)، ويبدو أن الفعل المضارع في هذا النص يعبر (عن أن الحدث لا يحدث في زمان خاص، ولكنه يحدث في كل زمان، ولا يلاحظ فيه زمان معين)[٢٩]، والذي يدل على عموم الكلام وعدم تخصيصه بزمان معين هو لفظ (كل) الذي تصدّر النص.

النمط السابع: (المبتدأ لفظ كل + الخبر جملة فعلية فعلها مضارع متعدٍّ)، كقوله (عليه السلام) من خطبة له في ذكر أهل البصرة: «كُلُّ

وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَرْجُو الْأَمْرَ لَهُ وَيَعْطِفُهُ عَلَيْهِ دُونَ صَاحِبِهِ»[٣٠]، فالجملة الفعلية (يرجو الأمر له) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (كل)، هذا النص – من حيث التركيب النحوي – مشابه للنص الذي سبقه، فالمبتدأ لفظ (كل) الذي يدل على العموم، والخبر جملة فعلية فعلها مضارع مجرد، إلّا أنه يختلف عنه من حيث السياق، فـ (ضمير التثنية راجع إلى طلحة والزبير)[٣١]، فمعنى هذا أن النص يحكي واقعة قد وقعت في الماضي، وقد عبّر بالفعل المضارع، والفعل المضارع قد يأتي للدلالة على الزمن الماضي، (وهو استعمال شائع في الحكاية حيث يسمى بالحاضر التاريخي، وفيه يجد المثقفون سحراً خاصاً، يقولون بأن الحاضر أكثر تعبيراً وأبلغ وصفاً، حتى ليجعل المنظر يحيا من جديد أمام عيني القارئ ويرجع بفكرنا إلى اللحظة التي دار فيها الحدث)[٣٢].

النمط الثامن: (المبتدأ اسم إشارة + الخبر جملة فعلية فعلها مضارع متعدٍّ)، كقوله (عليه السلام): «وَذَلِكَ زَمَانٌ لَا يَنْجُو فِيهِ إِلَّا كُلُّ مُؤْمِنٍ نُوَمَةٍ إِنْ شَهِدَ لَمْ يُعْرَفْ وَإِنْ غَابَ لَمْ يُفْتَقَدْ أُولَئِكَ مَصَابِيحُ الْهُدَى وَأَعْلَامُ السُّرَى لَيْسُوا بِالْمَسَايِيحِ وَلَا الْمَذَايِيعِ الْبُذُرِ أُولَئِكَ يَفْتَحُ اللَّهُ لَهُمْ أَبْوَابَ رَحْمَتِهِ»[٣٣]، فالجملة الفعلية (يفتح الله لهم أبواب رحمته) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (أولئك)، وقد عبّر هنا بالفعل المضارع الذي يدل على الحدوث والتجدد، وهذا التعبير هو الذي يناسب رحمة الله سبحانه، ومعنى (يفتح الله لهم، أي: ببركاتهم تنزل الخيرات وتندفع الشرور والآفات والضراء الحالة التي تضر نقيض السراء)[٣٤]، فإنزال الخيرات، ودفع الشرور، وسائر النعم، ممّا يحتاج إلى التتابع والاستمرار والتجدد

وهو ما يدل عليه الفعل المضارع.

النمط التاسع: (المبتدأ «أي» الاستفهامية + الخبر جملة فعلية فعلها مضارع متعدٍّ إلى مفعولين)، كقوله (عليه السلام): «**وَلَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ مِنَّا وَالْآخَرُ مِنْ عَدُوِّنَا يَتَصَاوَلَانِ تَصَاوُلَ الْفَحْلَيْنِ يَتَخَالَسَانِ أَنْفُسَهُمَا أَيُّهُمَا يَسْقِي صَاحِبَهُ كَأْسَ الْمَنُونِ**»[٣٥]، فالجملة الفعلية (يسقي صاحبه كأس المنون) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (أيّهما)، والفعل (يسقي) -بحسب السياق الذي ورد فيه- يدل على حكاية حال وقعت في الزمان الماضي، وهذه الدلالة إحدى دلالات صيغة (يفعل)[٣٦]، وممّا يؤيد هذه الدلالة، سياق النص المتصدر بالفعل الناقص (كان)، الذي يدل على الزمن الماضي، فالإمام (عليه السلام) يحكي حال المسلمين في حروبهم مع المشركين، وكيف أن الرجل منهم وقِرنه يتصاولان[٣٧].

النمط العاشر: (المبتدأ «ما» الاستفهامية + الخبر جملة فعلية فعلها مضارع لازم)، كقوله (عليه السلام): «**وَإِنْ لَمْ تَكُنِ السَّنَةُ مِنْ عُمُرِكَ فَمَا تَصْنَعُ بِالْهَمِّ فِيمَا لَيْسَ لَكَ**»[٣٨]، فالجملة الفعلية (تصنع) واقعة في موضع رفع خبر للمبتدأ (ما) الاستفهامية.

النمط الحادي عشر: (المبتدأ «ما» الاستفهامية + الخبر جملة فعلية فعلها مضارع متعدٍّ إلى مفعولين)، كقوله (عليه السلام): «**مَا يُدْرِيكَ مَا عَلَيَّ مِمَّا لِي**»[٣٩]، فالجملة الفعلية (يدريك ما عليّ) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (ما الاستفهامية).

ب: الجملة الفعلية البسيطة الواقعة خبراً للمبتدأ التي فعلها ماضٍ:

الفعل الماضي كما يقول سيبويه: (إذا قال (ذهب) دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان)[٤٠]، ولم يبتعد المحدثون في دلالة الفعل

الماضي عمّا يراه الأقدمون، فهذا تمام حسان يقول: (والماضي ما دلّ على حدث مضى قبل زمن التكلم)[٤١]. إذن الفعل الماضي ما دل على حدث مقترن بزمن سبق زمن التكلم، وقد وردت هذه الجملة في موضع الخبر للمبتدأ في (تسعة وعشرين) موضعاً، وعلى وفق الأنماط الآتية:

النمط الأول: (المبتدأ اسم صريح مجرور بـ(ربّ) + الخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ لازم)، كقوله (عليه السلام): «**رُبَّ مُسْتَقْبِلٍ يَوْماً لَيْسَ بِمُسْتَدْبِرِهِ وَمَغْبُوطٍ فِي أَوَّلِ لَيْلِهِ قَامَتْ بَوَاكِيهِ فِي آخِرِهِ**»[٤٢]، فـ(مستقبل) مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، و(ربّ) حرف جر عند البصريين[٤٣]، و(مغبوط) معطوف عليه، والجملة الفعلية (قامت بواكيه) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (مغبوط)، واختلف النحويون في معاني (رب) على أقوال، أشهرها معنيان؛ هما التقليل والتكثير[٤٤]، فـ(من أحكام (ربّ) أنها إذا دخلت على ظاهر فلا يكون بعدها إلّا نكرة أبداً؛ لأنّ التقليل والتكثير لا يكونان إلّا بالنكرات)[٤٥]، و(ربّ) في هذا النص تفيد التكثير، فكلام الإمام (عليه السلام) هو حول الموت، وهو لا شك جارٍ على كل إنسان، وعلى هذا فحمل (ربّ) على معنى التكثير هو ما يناسب السياق، وقد أخبر (عليه السلام) بالجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ - مع أنّ الحدث الذي يعبر عنه (الموت) مستمر - ليدل على حتمية وقوع الحدث، فالتعبير بالفعل الماضي يدل على (أن الحدث كان كأنه قد وقع لأنّ وقوعه أمر محقق ويكثر ذلك في الوعد والوعيد)[٤٦].

النمط الثاني: (المبتدأ اسم صريح + الخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ متعدٍّ)، كقوله (عليه السلام): «**بَلْ**

كَيْفَ يَتَوَفَّى الْجَنِينَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَ يَلِجُ عَلَيْهِ مِنْ بَعْضِ جَوَارِحِهَا أَمِ الرُّوحُ أَجَابَتْهُ بِإِذْنِ رَبِّهَا»[٤٧]، فالجملة الفعلية (أجابته) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (الروح)، فقد عبّر أولاً بالفعل المضارع يتوفى، الذي يدل - فيما يبدو وبلحاظ السياق - على زمن عام؛ لأنه لا يتعلّق بزمن معين، ومثله الفعل (يلج)، ثم عدل إلى الفعل الماضي (أجابته)؛ ليدل على حتمية وقوع الحدث.

النمط الثالث: (المبتدأ ضمير + الخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ متعدٍّ)، كقوله (عليه السلام): «فَهُوَ فِي يَدَيْهِ وَيَرْوِيهِ وَيَعْمَلُ بِهِ وَيَقُولُ أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ الله (صلى الله عليه وآله)»[٤٨]، فالجملة الفعلية (سمعته) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (أنا)، ويبدو من سياق النص أن الفعل الماضي دالّ على حكاية الحال الماضية.

النمط الرابع: (المبتدأ (كم) الخبرية + الخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ متعدٍّ)، كقوله (عليه السلام): «فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ عَلَى جَنَاحِ مِنْ فِرَاقِ الدُّنْيَا وَتَرْكِ الْأَحِبَّةِ إِذْ عَرَضَ لَهُ عَارِضٌ مِنْ غُصَصِهِ فَتَحَيَّرَتْ نَوَافِذُ فِطْنَتِهِ وَيَبِسَتْ رُطُوبَةُ لِسَانِهِ فَكَمْ مِنْ مُهِمٍّ مِنْ جَوَابِهِ عَرَفَهُ فَعَيَّ عَنْ رَدِّهِ وَدُعَاءٍ مُؤْلِمٍ بِقَلْبِهِ سَمِعَهُ فَتَصَامَّ عَنْهُ»[٤٩]، فالجملة الفعلية (عرفه) واقعة في موضع الخبر لـ(كم) الخبرية، و(كم) الخبرية تفيد التكثير[٥٠]، وجوابه الذي يعجز عن ردّه كأن (يكون له مال مدفون يُسأل عنه حال ما يكون محتضراً، فيحاول أن يُعرِف أهله به فلا يستطيع، ويعجز عن ردّ جوابهم)[٥١]، وهذا كثير الحصول كما هو معروف، أمّا دلالة الفعل الماضي فهو يدل على تحقق وقوع الحدث.

النمط السادس: (المبتدأ «أي» الاستفهامية + الخبر جملة فعلية فعلها

ماضٍ متعدٍّ)، كقوله (عليه السلام): «أَلَا تُخْبِرَانِي أَيُّ شَيْءٍ كَانَ لَكُمَا فِيهِ حَقٌّ دَفَعْتُكُمَا عَنْهُ»[٥٢]، فالجملة الفعلية (دفعتكما) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (أي الاستفهامية).

النمط السابع: (المبتدأ «أي» الاستفهامية + الخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ لازم) كقوله (عليه السلام): «أَمْ أَيُّ قَسْمٍ اسْتَأْثَرْتُ عَلَيْكُمَا»، فالجملة الفعلية (استأثرت) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (أي)، هذا المثال والمثال الذي سبقه من كلام له (عليه السلام) كلم به طلحة والزبير، وهو يستفهمهما (أن يكون لهما حق يدفعهما عنه، أو استأثر عليهما في قسم، أو ضعف عن السياسة، أو جهل حكماً من أحكام الشريعة، أو أخطأ بابه)[٥٣]، واستفهامه (عليه السلام) على سبيل التقرير لهما، ليقرّا أن لا شيء من ذلك لهما.

النمط الثامن: (المبتدأ «ما» الاستفهامية + الخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ متعدٍّ)، كقوله (عليه السلام): «يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا جَرَّأَكَ عَلَى ذَنْبِكَ»[٥٤]، فالجملة الفعلية (جرأك) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (ما الاستفهامية).

النمط التاسع: (المبتدأ «مَنْ» الاستفهامية + الخبر فعل ماضٍ متعدٍّ)، كقوله (عليه السلام): «فَمَنْ هَدَاكَ لِاجْتِرَارِ الْغِذَاءِ مِنْ ثَدْيِ أُمِّكَ»[٥٥]، فـ (مَن) مبتدأ خبره الجملة الفعلية (هداك).

المبحث الثاني

الظواهر التركيبية في الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ

١- الحذف:

الحذف هو (إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل)[٥٦]، والحذف لا يتعلّق بقسم من أقسام الكلام دون قسم، فقد يحذف الجملة

والمفرد والحرف والكلمة، وهذا ما نص عليه ابن جني بقوله: (قد حذفت العرب الجملة والمفردة والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلّا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب من معرفته)[٥٧]، وللحذف أهميته اللغوية؛ إذ (هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنّك ترى ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن)[٥٨]، وقد عدّه الرماني وجها من وجوه الإيجاز، والإيجاز: (تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى)[٥٩]، إذن قد يحذف الجملة والمفردة والحرف والحركة، وقد يحذف الكلام برمته[٦٠]، ولكن لا بدّ من وجود دليل يدل على المحذوف وإلّا كان الحذف ضربا من تكليف علم الغيب كما قال ابن جني، كما أنّ عدم الدليل على المحذوف يجعل الحذف نوعا من الإبهام والغموض، في حين أن وظيفة اللغة هي الإفهام والإبانة، وقد وقع الحذف في الجملة الاسمية، كما وقع في الجملة الفعلية، وفيما يأتي بيان ذلك.

أولاً: الحذف في الجملة الاسمية الواقعة في موضع الخبر للمبتدأ:

وردت هذه الجملة في موضعين في نهج البلاغة، وعلى وفق النمط الآتي: (ربّ + المبتدأ اسم ظاهر + الخبر جملة اسمية حُذِفَ منها المبتدأ)، قال (عليه السلام): «عِبَادَ اللهِ إِنَّكُمْ وَمَا تَأْمُلُونَ مِنْ هَذِهِ الدُّنْيَا أَثْوِيَاءُ مُؤَجَّلُونَ وَمَدِينُونَ مُقْتَضَوْنَ أَجَلٌ مَنْقُوصٌ وَعَمَلٌ مَحْفُوظٌ فَرُبَّ دَائِبٍ مُضَيَّعٌ وَرُبَّ كَادِحٍ خَاسِرٌ»[٦١]، فـ (مضيع) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، والجملة الاسمية (هو مضيع) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (دائب)،

وهو مجرور لفظاً مرفوع محلاً، وهذا الحذف جائز، إذ يجوز حذف المبتدأ وإضماره إذا تقدَّم من ذكره ما يعلمه السامع[٦٢].

ثانياً: الحذف في الجملة الفعلية الواقعة خبراً للمبتدأ:

الجملة الفعلية إمّا أن يكون فعلها ماضياً أو مضارعاً:

١- الحذف في الجملة الفعلية التي فعلها مضارع:

وردت هذه الجملة على وفق الأنماط الآتية:

النمط الأول: (المبتدأ اسم صريح + الخبر جملة فعلية فعلها مضارع مبني للمجهول)، كقوله (عليه السلام): «**فَاعْمَلُوا وَالْعَمَلُ يُرْفَعُ وَالتَّوْبَةُ تَنْفَعُ**»[٦٣]، فالجملة الفعلية (يرفع) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (العمل)، والغرض من حذف الفاعل -هنا- هو رعاية الفاصلة والتقارب بين الفِقَر وهذا الغرض - كما يرى أحد الباحثين - هو أحد الأغراض اللفظية لحذف الفاعل في نهج البلاغة، يقول هذا الباحث: (قد يحذف الفاعل لغرض رعاية فواصل الجمل، وكذلك قد يُحذف لغرض التقارب بين الفِقَر، ويكون ذلك أمراً ثانوياً بما لا يؤثر في أداء المعنى)[٦٤]، ويبدو أن حذف الفاعل ليس فقط لم يؤثر على المعنى بل على العكس قد أعطى معنى لم يكن في الذكر، وهذا المعنى هو التركيز على الحدث (رفع العمل)، فذكر الفاعل قد يجعل الفاعل هو مركز الاهتمام؛ لأنه عمدة في الكلام، أمّا حذفه فيجعل الحدث هو مركز الاهتمام، أمّا الفعل (تنفع) فقد بناه للمعلوم وفاعله الضمير المستتر (هي) الذي يعود إلى التوبة، وقد حذف مفعوله؛ إذ التقدير: (التوبة تنفع الإنسان) أو ما شابه، إلّا أنه حذف هذا المفعول ليدل على العموم، فالتوبة تنفع

عموم من انتفع بها أي أنها لا تختص بمفعول معين، لذا حذف المفعول.

٢- الحذف في الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ:

وردت هذه الجملة على وفق الأنماط الآتية

النمط الأول: (المبتدأ اسم ظاهر + الخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ مبني للمجهول)، كقوله (عليه السلام): «**الدُّنْيَا خُلِقَتْ لِغَيْرِهَا وَلَمْ تُخْلَقْ لِنَفْسِهَا**»[٦٥]، فالجملة الفعلية (خلقت) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (الدنيا)، وإنما حذف الفاعل وبني الفعل للمجهول، للعلم بالفاعل؛ إذ من المعلوم للمخاطب أن الخالق هو الله سبحانه[٦٦].

النمط الثاني: (المبتدأ كل + الخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ مبني للمجهول)، كقوله (عليه السلام): «**يَدَّعِي بِزَعْمِهِ أَنَّهُ يَرْجُو اللهَ كَذَبَ وَالْعَظِيمِ مَا بَالُهُ لَا يَتَبَيَّنُ رَجَاؤُهُ فِي عَمَلِهِ فَكُلُّ مَنْ رَجَا عُرِفَ رَجَاؤُهُ فِي عَمَلِهِ**»[٦٧]، فالجملة الفعلية (عُرِفَ) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (كل)، وهنا -أيضاً- حُذِف الفاعل لعدم تعلق الغرض بذكره، وطلباً للإيجاز والاختصار، وقد يفهم من السياق أن هناك دلالة أخرى لحذف الفاعل، هي أن هذا المُتَحَدَّثُ عنه لم يعرف رجاءه أي عارف، فعلى هذا يكون حذف الفاعل لإفادة العموم والشمول، ويعضد هذه الدلالة الابتداء باللفظ (كل) الذي يفيد العموم.

النمط الثالث: (المبتدأ «ما» الاستفهامية + الخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ حُذِف مفعوله)، كقوله (عليه السلام): «**عَرَفْتَنِي بِالْحِجَازِ وَأَنْكَرْتَنِي بِالْعِرَاقِ فَمَا عَدَا مِمَّا بَدَا**»[٦٨]، فالجملة الفعلية (عدا) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (ما الاستفهامية)، (ويكون المفعول الأول لـ(عدا) محذوفاً يدل

عليه الكلام، أي: ما عداك يريد ما منعك عمّا كان بدا لك من نصرتي[٦٩]، قال ابن أبي الحديد: (فعدا بمعنى صرف... و(من) هاهنا بمعنى (عن)، وقد جاءت في كثير من كلامهم كذلك... ويصير ترتيب الكلام وتقديره: فما صرفك عمّا كان بدا منك أي: ظهر، والمعنى ما الذي صدك عن طاعتي بعد إظهارك لها، وحذف الضمير المفعول المنصوب كثير جداً كقوله تعالى: ﴿وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنا﴾[٧٠] أي: أرسلناه)[٧١].

٢- الزيادة:

تقسم الجملة في اللغة العربية على قسمين، اسمية وفعلية، فالاسمية نحو (زيد أخوك) والفعلية نحو (جاء أخوك)، هذا هو الأصل في تركيب الجملة، وهذه الجملة تقتصر على (المسند والمسند إليه) من دون زيادة تعمل على صرف الكلام إلى معنى معين، وغرض هذه الجملة هو الاخبار فقط، وهو ما يؤديه التركيب الأصلي، وقد تطرأ على هذا التركيب زيادة تؤدي إلى زيادة في المعنى، والزيادة هي (ما يضاف إلى الجملة النواة من كلمات يعبر عنها النحاة بالفضلات أو التتمات أو غير ذلك، ويعبر عنها البلاغيون بالقيد يضاف إلى الجملة الأصل لتحقيق زيادة في المعنى، فكل زيادة في المبنى، تعني زيادة في المعنى)[٧٢]، وهذا ما يراه الدكتور تمام حسان فيقول: (إنّ الزائد إنّما هو زائد على أصل النمط، أي على أصل وضع الجملة، فللجملة أركانها وفضلاتها من المنصوبات والمجرورات، فإذا ورد فيها غير ذلك فهو زائد على مطاليب الصحة والإفادة، وما دامت زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى فإنّ زيادة المبنى تأكيد للمعنى)[٧٣]، ويرى الزركشي (أن مراد النحويين

بالزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى)[٧٤]، ومعنى كلام الزركشي أن الزيادة تكون على وفق المنظور النحوي؛ لأنها زيادة على الجملة الأصل، أمّا من ناحية المعنى فإنّ اللفظ يساوي المعنى، إذ كل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى. أمّا الأدوات التي تزاد على الجملة - الاسمية أو الفعلية- فمختلفة، فتارة تكون الأداة أداة توكيد، وتارة تكون أداة تصرف الجملة إلى جهة زمنية معينة، وتارة تكون أداة نفي إلى غير ذلك من الأدوات، وفيما يأتي بيان لأشكال الزيادة التي طرأت على الجملة الواقعة في موضع الخبر للمبتدأ:

أولاً: زيادة أداة من أدوات النفي:

١- زيادة أداة من أدوات النفي على الجملة الاسمية:

وردت هذه الجملة على وفق الأنماط الآتية:

النمط الاول: (ربّ + المبتدأ + الخبر جملة اسمية مصدرة بلا النافية للجنس)، كقوله (عليه السلام): «**فَإِنْ كَانَ الذَّنْبُ إِلَيْهِ إِرْشَادِي وَ هِدَايَتِي لَهُ فَرُبَّ مَلُومٍ لَا ذَنْبَ لَهُ**»[٧٥]، فـ (لا) نافية للجنس، و(ذنب) اسمها، وخبرها محذوف، والجملة الاسمية (لا ذنب له) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (ملوم). فقد عملت (لا) النافية للجنس عمل (إنّ)، فنصبت الاسم ورفعت الخبر، وهو ما نصّ عليه النحاة[٧٦]، واشترط النحاة في الاسم الذي تعمل فيه (لا) ألّا يكون إلّا نكرة (من حيث كانت تنفي نفياً عاماً مستغرقاً فلا يكون بعدها معين)[٧٧]، وهي مسوقة لتبرئة أفراد الجنس عن حكم الخبر، وسميت كذلك لقوة دلالتها على النفي، فالذنب منفي عن هذا الملوم نفياً مؤكداً.

النمط الثاني: (مبتدأ + خبر +

جملة اسمية مصدرة بلا النافية للجنس خبر ثانٍ)، كقوله (عليه السلام): «كُلُّ سِرٍّ عِنْدَكَ عَلَانِيَةٌ وَ كُلُّ غَيْبٍ عِنْدَكَ شَهَادَةٌ أَنْتَ الْأَبَدُ لَا أَمَدَ لَكَ»[٧٨]، فـ (أنت) مبتدأ و(الأبد) خبر، والجملة الاسمية (لا أمد لك) واقعة في موضع الخبر الثاني، فقد نفت (لا) جنس الأمد عن ذات الله سبحانه، وجاءت هذه الجملة لتؤكد الخبر الأول (الأبد)، فأثبت هذا الخبر الأزلية لله سبحانه، ونفى الخبر الثاني (لا أمد لك) الأمد أو الحد عنه سبحانه.

النمط الثالث: (المبتدأ اسم ظاهر + الخبر جملة اسمية مصدرة بليس)، ومعنى (ليس) النفي[٧٩]، وهي تنفي الوجود، ولا دلالة لها على زمن معين[٨٠] وقد ورد هذا النمط في موضعين جمعهما قوله (عليه السلام): «وَالطِّيَرَةُ لَيْسَتْ بِحَقٍّ وَالْعَدْوَى لَيْسَتْ بِحَقٍّ»[٨١]، فالجملة (ليست بحق) خبر المبتدأ (الطيرة)، والجملة (ليست بحق) -الأخرى- خبر المبتدأ (العدوى)، فقد نفت (ليس) اتصاف الطيرة بالحق، وجاءت (الباء) الداخلة على خبر (ليس) لتوكيد هذا النفي؛ إذ يرى النحاة أنّ (الباء) الداخلة على خبر (ليس) تفيد توكيد النفي[٨٢].

النمط الرابع: (إمّا + المبتدأ اسم ظاهر + الفاء الرابطة + الخبر جملة اسمية مصدرة بليس)، كقوله (عليه السلام): «وَأَمَّا اسْتِوَاؤُنَا فِي الْحَرْبِ وَالرِّجَالِ فَلَسْتَ بِأَمْضَى عَلَى الشَّكِّ مِنِّي عَلَى الْيَقِينِ»[٨٣]، فـ(استواؤنا) مبتدأ، خبره (فلست بأمضى)، و(الفاء) رابطة، وهذا النص من كتاب له (عليه السلام) إلى معاوية يقول له: (وأمّا قولك نحن في الحرب سواء فبعيد عن الصواب)[٨٤]، لـ(أنّك في طلبك لما أنت طالب له على شك من استحقاقه، وأنا

على يقين في ذلك، وكل من كان في شك من أمره فليس بأمضى في حربه وقيامه عليه ممَّن هو على ثقة في أمره ينتج عن ذلك إنّك لست أمضى في أمرك على الشك مني على اليقين في أمري)[٨٥]، فقد نفت (ليس) أن يكون معاوية على الشك أمضى من الإمام علي (عليه السلام) على اليقين، وقد أكد هذا النفي بالباء الزائدة الداخلة على خبر (ليس) والتي تفيد توكيد النفي.

٢- زيادة أداة من أدوات النفي على الجملة الفعلية:

أ: زيادة من أدوات النفي على الجملة الفعلية التي فعلها مضارع:

وردت هذه الجملة على وفق الأنماط الآتية:

النمط الأول: (المبتدأ اسم ظاهر + الخبر جملة فعلية فعلها مضارع مسبوق بلا النافية)، و(لا) هذه: حرف نفي يقول المرادي إنّها: (إذا دخلت على الأفعال فالغالب أن يكون مضارعاً... وقد تدخل (لا) النافية على الماضي قليلاً)[٨٦]، فدخولها على المضارع أكثر من دخولها على الماضي، ولا تعمل في الفعل الذي بعدها، قال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾[٨٧]: (رُفِعت (تعبدون)؛ لأنّ دخول (أن) يصلح فيها، فلما حذف الناصب رفعت)[٨٨]، فمعنى هذا أن (لا) لا عمل لها والفعل بعدها باقٍ على رفعه، أمّا الزمن المنفي بها فهو المستقبل عند سيبويه[٨٩]، والزمخشري[٩٠]، وابن يعيش[٩١]، وعند ابن مالك تنفي الحال والمستقبل[٩٢]، ومن أمثلة هذا النمط في نهج البلاغة قوله (عليه السلام): «فَالْمَالُ لَا يَبْقَى لَكَ وَلَا تَبْقَى لَهُ»[٩٣]، فالجملة الفعلية (لا يبقى لك) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (المال)، والذي يبدو أنّ وجود أي

من المال والمخاطب غير منفي لحظة التكلم، وإنّما نفيُ أحدهما عن الآخر يكون بعد التكلم، فدلَّ ذلك على أن (لا) الداخلة على المضارع في هذا النص قد نفت زمن المستقبل، أمّا من الناحية الإعرابية فإنّ (لا) لا عمل لها في الفعل المضارع (يبقى)، فهو باقٍ على أصله قبل دخولها عليه وهو الرفع.

النمط الثاني: (المبتدأ ضمير + الخبر جملة فعلية فعلها مضارع مسبوق بلا النافية)، كقوله (عليه السلام): «فَإِذَا أَنْتَ فِيمَا رُقِّيَ إِلَيَّ عَنْكَ لَا تَدَعُ لِهَوَاكَ انْقِيَاداً»[٩٤]، فالجملة الفعلية (لا تدع) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (أنت)، فالكلام وإن كان حكاية حال ماضية -فالذي يبدو- أن الكلام بعد (لا) هو مستقبل بالنسبة إلى ما قبلها، فدلَّ ذلك على أن (لا) قد نفت المستقبل.

النمط الثالث: (المبتدأ + خبر أول + جملة فعلية فعلها مضارع مسبوق بلا النافية خبر ثانٍ)، كقوله (عليه السلام): «وَقَدْ تَوَكَّلَ اللهُ لِأَهْلِ هَذَا الدِّينِ بِإِعْزَازِ الْحَوْزَةِ وَسَتْرِ الْعَوْرَةِ وَالَّذِي نَصَرَهُمْ وَ هُمْ قَلِيلٌ لَا يَنْتَصِرُونَ»[٩٥]، فالضمير (هم) مبتدأ، و(قليل) خبره، والجملة الفعلية (لا ينتصرون) خبر بعد خبر، فالقلة قد تكون سببًا رئيسًا في عدم النصر، ولكن لا غرو أن الله سبحانه ينصر المؤمنين على قلتهم، إذ لا يتحقق النصر على قلة العدد، والذي يبدو أن قوله (لا ينتصرون) معناه لا ينتصرون - إلّا بنصر من الله - في كل وقت في الحاضر أو في المستقبل، وقد دلّ الفعل المضارع على الحدوث والتجدد.

النمط الرابع: (المبتدأ اسم إشارة + الخبر جملة فعلية فعلها مضارع مسبوق بـ(لم)، و(لم) حرف جزم

ذكره سيبويه في باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها، وقال: (هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها وذلك (لم) ...)[٩٦]، أمّا الأفعال التي تدخل عليها (لم) فهي الأفعال المضارعة، وإذا دخلت على المضارع يكون لفظه لفظ المضارع ومعناه معنى الماضي، قال ابن السراج: (أمّا (لم) فتدخل على الأفعال المضارعة، واللفظ لفظ المضارع والمعنى معنى الماضي، تقول: لم يقم زيد أمس، ولم يقعد خالد)[٩٧]، ويوضح الرّماني سبب عملها الجزم بقوله: (وإنّما عملت الجزم؛ لأنها نقلت الفعل نقلين: نقلته إلى الماضي ونفته، ومن حكمها أن تدخل على المستقبل فتنقل معناه إلى الماضي)[٩٨]، إذن (لم) تدخل على الفعل المضارع فيكون لها تأثيران، الأول: إعرابي وهو جزمه، والثاني: معنوي وهو نفيه وقلب دلالته إلى المضي، ويرى أحد الباحثين أنّها تساوي في النفي (ما) الداخلة على الفعل الماضي، فيقول: (وهذا يعني أننا إذا قلنا: لم يكتب الطالب فكأننا قلنا: ما كتب الطالب)[٩٩]، ومن مجيء (لم) مع الفعل المضارع قوله (عليه السلام): «فَمِنْ أَيْنَ نَرْجُو الْبَقَاءَ وَهَذَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ لَمْ يَرْفَعَا مِنْ شَيْءٍ شَرَفاً إِلَّا أَسْرَعَا الْكَرَّةَ فِي هَدْمِ مَا بَنَيَا»[١٠٠]، فالجملة الفعلية (لم يرفعا) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (هذا)، فقد نفت (لم) الفعل المضارع (يرفعا) وقلبت دلالته إلى الماضي، وهي أبلغ في هذا الموضع من استعمال (ما) مع الفعل الماضي (ما رفعا)؛ لأن الفعل في هذا التركيب متوقع الحصول بعد زمن النفي؛ لأن الزمن المنفي هو الماضي، أو استعمال (ما) مع المضارع (ما يرفعا)؛ لأن هذا التركيب يدل على المستقبل دون الماضي، وأبلغ من استعمال (لا) مع المضارع لأنه أيضاً يدل على

المستقبل، أمّا (لم) مع المضارع فإنّها تنفي الفعل في الماضي والفعل بعدها غير متوقع الحصول، وهذا التركيب أبلغ في قطع رجاء من يرجو البقاء ممّا يرجو.

النمط الخامس: (المبتدأ ضمير + الخبر جملة فعلية فعلها مضارع مسبوق بـ«لم»)، كقوله (عليه السلام): «**فَانْظُرْ فِيمَا فَسَّرْتُ لَكَ وَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَجْتَمِعْ لَكَ مَا تُحِبُّ مِنْ نَفْسِكَ**»[١٠١]، فالجملة الفعلية (لم يجتمع لك) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (أنت)، (لم) إذا دخلت على المضارع قلبت معناه إلى الماضي، ولكن الفعل المضارع في هذا السياق دال على المستقبل؛ لأن الفعل المضارع إذا دخلت عليه (لم) يدل على الماضي (إلّا أن يدخل عليه (إن) الشرطية فتقلبه قلباً ثانياً؛ لأنها ترد المضارع إلى أصل وضعه من صلاحية الاستقبال)[١٠٢].

النمط السادس: (المبتدأ ضمير + خبر أول + خبر ثانٍ جملة فعلية فعلها مضارع مسبوق بـ«لم»)، كقوله (عليه السلام): «**لَيْسَ لِأَوَّلِيَّتِهِ ابْتِدَاءٌ وَلَا لِأَزَلِيَّتِهِ انْقِضَاءٌ هُوَ الْأَوَّلُ وَلَمْ يَزَلْ وَالْبَاقِي بِلَا أَجَلٍ**»[١٠٣]، فـ (الأول) خبر أول للمبتدأ (هو)، والجملة الفعلية (لم يزل) واقعة في موضع الخبر الثاني، ومعنى كلامه (عليه السلام) أنّ من الاعتبارات السلبية كونه لا ابتداء لأوليته، ولا انقضاء لأزليته، وقوله: هو الأول لم يزل والباقي بلا أجل، تأكيد لهذين الاعتبارين[١٠٤].

ب: زيادة أداة من أدوات النفي على الجملة الفعلية التي فعلها ماض

ثانياً: زيادة أداة من أدوات الزيادة غير النافية:

١- زيادة أداة من أدوات الزيادة غير النافية على الجملة الاسمية:

وردت هذه الجملة على وفق الأنماط الآتية:

النمط الأول: (المبتدأ اسم ظاهر + الخبر جملة اسمية مسبوقة بـ«أنّ»)، كقوله (عليه السلام): «**وَكَانَ بَدْءُ أَمْرِنَا أَنَّا الْتَقَيْنَا وَالْقَوْمُ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ رَبَّنَا وَاحِدٌ**»(١٠٥)، فالجملة الاسمية (أنّ ربَّنا واحد) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (الظاهر).

النمط الثاني: (المبتدأ اسم موصول + الخبر جملة اسمية مسبوقة بـ«كأن»)، كقوله (عليه السلام): «**لِكُلِّ مُقْبِلٍ إِدْبَارٌ وَمَا أَدْبَرَ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ**»(١٠٦)، فالجملة الاسمية (كأن لم يكن) واقعة في موضع خبر للمبتدأ (ما) الموصولة.

النمط الثالث: (المبتدأ لفظ «كل» + الخبر جملة اسمية مسبوقة بالفاء)، كقوله (عليه السلام): «**إِنَّمَا هُوَ عِيدٌ لِمَنْ قَبِلَ اللهُ صِيَامَهُ وَشَكَرَ قِيَامَهُ، وَكُلُّ يَوْمٍ لَا يُعْصَى اللهُ فِيهِ فَهُوَ عِيدٌ**»(١٠٧)، فالجملة الاسمية (فهو عيد) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (كل)، فلمّا كان عدم العصيان هو سبب كون ذلك اليوم عيد دخلت الفاء، قال ابن جني: (واعلم أن المعارف الموصولة والنكرات الموصوفة إذا تضمنت صلاتها وصفاتها معنى الشرط دخلت الفاء في أخبارها، وذلك نحو قولك: الذي يكرمني فله درهم، فلما كان الإكرام سبب وجوب الدرهم دخلت الفاء في الكلام... وتقول في النكرة كل رجل يزورني فله دينار، فالفاء هي أوجبت استحقاق الدينار بالزيارة)(١٠٨)، فتضمن (كل) معنى الشرط هو سبب دخول الفاء.

النمط الرابع: (المبتدأ اسم اشارة + إنّما + الخبر جملة اسمية)، يقول الدكتور مهدي المخزومي في تعريف إنّما: (وهي (إنّ) المتصلة بـ (ما) الزائدة، وقد نزلت مع (ما) منزلة الكلمة الواحدة و(ما) هذه هي التي يسميها النحاة بالكافة، أي: التي تحجب (إنّ) وتكفها عن

العمل)[١٠٩]، أمّا عن دلالة (إنّما) فيقول الدكتور المخزومي: (وقد نتج عن هذه الملازمة بين جزأيها تغير في الوظيفة التي كانت (إنّ) تؤديها منفردة؛ لأن الكلمتين إذا ركبتا وكان لكل منهما معنى على حدة أصبح لهما بعد التركيب معنى جديداً وحكماً جديداً، وقد تغيرت دلالتها على التوكيد من كونه توكيداً عادياً إلى كونه توكيداً قاصراً أو حاصراً)[١١٠]، كقوله (عليه السلام): «وهَذَا الْقُرْآنُ إِنَّمَا هُوَ خَطٌّ مَسْطُورٌ بَيْنَ الدَّفَّتَيْنِ»[١١١]، فالجملة الاسمية (هو خط مسطور) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (هذا)، (إنّ القرآن مصدر العلم بالحق، ما في ذلك من ريب، ولكنّه حروف جامدة ولا بد له من ترجمان، أي: عالم قدير بمعانيه ومقاصده)[١١٢]، وقد جاءت (إنّما) لتوكيد هذا المعنى، وتقصره على القرآن.

النمط الخامس: (المبتدأ لفظ «كل» + الفاء الرابطة + الخبر جملة اسمية مسبوقة ب«إنّ»)، كقوله (عليه السلام): «يَدَّعِي بِزَعْمِهِ أَنَّهُ يَرْجُو اللهَّ كَذَبَ وَالْعَظِيمِ مَا بَالُهُ لَا يَتَبَيَّنُ رَجَاؤُهُ فِي عَمَلِهِ فَكُلُّ مَنْ رَجَا عُرِفَ رَجَاؤُهُ فِي عَمَلِهِ وَكُلُّ رَجَاءٍ إِلَّا رَجَاءَ اللهَّ تَعَالَى فَإِنَّهُ مَدْخُولٌ»[١١٣]، فالجملة الاسمية (فإنه مدخول) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (كل)، فقد أدخل (إنّ) (لتأكيد الخبر وتقريره)[١١٤]، وربّما يكون الإمام قد شَعَرَ بشك المخاطب فأكدّ جملته بـ (إنّ)، فالمتكلّم يؤكد جملته حينما يشعر بشك المخاطب[١١٥].

النمط السادس: (أي + الفاء الرابطة + الخبر جملة اسمية منسوخة بـ«إنّ»)، كقوله (عليه السلام): «اللَّهُمَّ أَيُّمَا عَبْدٍ مِنْ عِبَادِكَ سَمِعَ مَقَالَتَنَا الْعَادِلَةَ غَيْرَ الْجَائِرَةِ وَالْمُصْلِحَةَ غَيْرَ الْمُفْسِدَةِ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا

فَأَبَى بَعْدَ سَمْعِهِ لَهَا إِلَّا النُّكُوصَ عَنْ نُصْرَتِكَ وَالْإِبْطَاءَ عَنْ إِعْزَازِ دِينِكَ فَإِنَّا نَسْتَشْهِدُكَ عَلَيْهِ يَا أَكْبَرَ الشَّاهِدِينَ»[١١٦]، فالجملة الاسمية (فإنا نستشهدك) واقعة في موضع خبر المبتدأ (أي).

النمط السابع: (أمّا + المبتدأ اسم ظاهر + الفاء الرابطة + الخبر جملة فعلية مسبوقة بإن)، و(أمّا): (حرف شرط[١١٧] وتفصيل وتوكيد)[١١٨]، ويعد اقتران الخبر بالفاء الرابطة بعد (أمّا) واجباً، وإنّما وجب اقترانه بالفاء بعد أما لأنها قائمة مقام أداة الشرط وفعله، قال سيبويه: (وأمّا (أمّا) ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً)[١١٩]، كقوله (عليه السلام): «أَمَّا الِاسْتِبْدَادُ عَلَيْنَا بِهَذَا الْمَقَامِ وَنَحْنُ الْأَعْلَوْنَ نَسَباً وَالْأَشَدُّونَ بِالرَّسُولِ (صلى الله عليه وآله) نَوْطاً فَإِنَّهَا كَانَتْ أَثَرَةً شَحَّتْ عَلَيْهَا نُفُوسُ قَوْمٍ»[١٢٠]، فالجملة الاسمية (فإنها كانت أثرة) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (الاستبداد)، ولا يبدو أن ثمة دلالة على الشرط في (أمّا)، إذ من المعلوم أن اسلوب الشرط يقتضي جملة شرط وجملة جواب الشرط، فإذا كانت الفاء رابطة لجواب الشرط، وما بعدها جواب فأين فعل الشرط.

النمط الثامن: (أمّا + المبتدأ اسم موصول + الفاء الرابطة + الخبر جملة اسمية مسبوقة بإن)، كقوله (عليه السلام): «وَأَمَّا مَا سَأَلْتَ مِنْ دَفْعِ قَتَلَةِ عُثْمَانَ إِلَيْكَ فَإِنِّي نَظَرْتُ فِي هَذَا الْأَمْرِ فَلَمْ أَرَهُ يَسَعُنِي دَفْعُهُمْ إِلَيْكَ وَلَا إِلَى غَيْرِكَ»[١٢١]، فالجملة الاسمية (فإني نظرت) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (ما الموصولة).

النمط التاسع: (أمّا + المبتدأ اسم ظاهر + الفاء الرابطة + الخبر جملة اسمية)، كقوله (عليه السلام):

«كَانَ فِي الْأَرْضِ أَمَانَانِ مِنْ عَذَابِ اللهِ وَقَدْ رُفِعَ أَحَدُهُمَا فَدُونَكُمُ الْآخَرَ فَتَمَسَّكُوا بِهِ أَمَّا الْأَمَانُ الَّذِي رُفِعَ فَهُوَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وآله) وَأَمَّا الْأَمَانُ الْبَاقِي فَالِاسْتِغْفَارُ»[١٢٢]، فالجملة الاسمية (فهو رسول الله) واقعة في موضع رفع خبر للمبتدأ (الأمان)، فقد أكدت (أمّا) مضمون الجملة[١٢٣].

النمط العاشر: (المبتدأ اسم اشارة + الفاء الرابطة + الخبر جملة اسمية)، كقوله (عليه السلام): «أَمَّا هَذَا فَهُوَ مِنْ مَالِ اللهِ وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ مَالُ اللهِ أَكَلَ بَعْضُهُ بَعْضاً»[١٢٤]، فالجملة الاسمية (فهو من مال الله) واقعة في موضع الخبر للمبتدأ (هذا).

٢- زيادة أداة من أدوات الزيادة غير النافية على الجملة الفعلية:

وهذه الجملة إمّا أن تكون مصدرة بفعل ماضٍ، أو مضارع.

١- الجملة الفعلية الواقعة خبراً المسبوقة بأداة من أدوات الزيادة التي فعلها مضارع:

وردت هذه الجملة خبراً للمبتدأ في (أربعة) مواضع في نهج البلاغة وعلى وفق النمط الآتي:

(أمّا + المبتدأ اسم ظاهر + الفاء الرابطة + الخبر فعل مضارع)، كقوله (عليه السلام): «إِنِّي لَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي مُؤْمِناً وَلَا مُشْرِكاً أَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَمْنَعُهُ اللهُ بِإِيمَانِهِ وَأَمَّا الْمُشْرِكُ فَيَقْمَعُهُ اللهُ بِشِرْكِهِ»[١٢٥]، فـ (أمّا) حرف شرط وتفصيل، و(المؤمن) مبتدأ، و(الفاء) رابطة لجواب الشرط، و(يمنعه) جملة في محل رفع خبر، ومثلها جملة (وأمّا المشرك فيقمعه الله).

٢- الجملة الفعلية المسبوقة بأداة من أدوات الزيادة والتي فعلها ماضٍ:

وردت هذه الجملة على وفق الانماط الآتية:

النمط الأول: (المبتدأ اسم ظاهر + قد + الخبر فعل ماضٍ)، وقد ورد

هذا النمط في (ثمانية) مواضع، وذكر النحويون لـ(قد) مع الماضي عدة معانٍ منها: التوقع، وتقريب الماضي من الحال، والتقليل[١٢٦]، كقوله (عليه السلام): «فَكَيْفَ تَصِلُ إِلَى صِفَةِ هَذَا عَمَائِقُ الْفِطَنِ أَوْ تَبْلُغُهُ قَرَائِحُ الْعُقُولِ أَوْ تَسْتَنْظِمُ وَصْفَهُ أَقْوَالُ الْوَاصِفِينَ وَأَقَلُّ أَجْزَائِهِ قَدْ أَعْجَزَ الْأَوْهَامَ أَنْ تُدْرِكَهُ»[١٢٧]، فـ(أعجز) فعل ماضٍ، و(قد) حرف تحقيق، والجملة الفعلية (قد أعجز) واقعة في محل رفع خبر للمبتدأ (أقل)، وقد أفادت مع الفعل الماضي - في هذا النص - التحقيق، فعجز الأوهام عن أن تدرك خلقة الطاوس أمر محقق.

النمط الثاني: (المبتدأ ضمير + قد + الخبر فعل ماض)، وقد تكرر هذا النمط في (أربعة) مواضع في نهج البلاغة، منها قوله (عليه السلام): «فَانْظُرْ يَا شُرَيْحُ لَا تَكُونُ ابْتَعْتَ هَذِهِ الدَّارَ مِنْ غَيْرِ مَالِكَ أَوْ نَقَدْتَ الثَّمَنَ مِنْ غَيْرِ حَلَالِكَ فَإِذَا أَنْتَ قَدْ خَسِرْتَ دَارَ الدُّنْيَا وَدَارَ الْآخِرَةِ»[١٢٨]، فـ(أنت) مبتدأ، و(قد) حرف تحقيق، و(خسرت...) جملة في محل رفع خبر[١٢٩]، وهنا -أيضاً- (قد) مع الفعل الماضي أفادت التحقيق، فإن كان شريح ابتاع الدار من غير ماله، أو نقد ثمنها من غير حلاله، فخسارة دار الآخرة أمر محقق، وممّا يؤكد دلالة التحقيق أن الجملة (قد خسرت) وقعت في سياق الأسلوب الشرطي.

النمط الثالث: (المبتدأ ضمير + الفاء + قد + الخبر فعل ماضٍ)، وقد جاء هذا النمط في (موضع واحد) في نهج البلاغة، هو قول الإمام (عليه السلام): «أَلَا وَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِبَاقِيَةٍ لَكُمْ وَلَا تَبْقَوْنَ عَلَيْهَا وَهِيَ وَإِنْ غَرَّتْكُمْ مِنْهَا فَقَدْ حَذَّرَتْكُمْ شَرَّهَا فَدَعُوا غُرُورَهَا»[١٣٠]، فـ(هي) مبتدأ، و(فقد) الفاء فاء الجزاء و(قد) حرف

تحقيق، وجملة (حذرتكم) في محل رفع خبر[١٣١].

النمط الرابع: (أمّا + المبتدأ اسم ظاهر + الفاء الرابطة + الخبر فعل ماضٍ)، ورد هذا النمط في (ستة) مواضع في نهج البلاغة، منها قوله (عليه السلام): «**فَأَمَّا أَهْلُ الطَّاعَةِ فَأَثَابَهُمْ بِجِوَارِهِ وَخَلَّدَهُمْ فِي دَارِهِ**»[١٣٢] فـ (أهل الطاعة) مبتدأ، و(الفاء) رابطة، والجملة الفعلية أثابهم خبر المبتدأ.

النمط الخامس: (أما + المبتدأ اسم ظاهر + الفاء الرابطة + قد + فعل ماضٍ)، ورد هذا النمط في (أربعة) مواضع، منها قوله عليه السلام: «**أَلَا وَقَدْ أَمَرَنِيَ اللهُ بِقِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ وَالنَّكْثِ وَالْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ فَأَمَّا النَّاكِثُونَ فَقَدْ قَاتَلْتُ**»[١٣٣]، فـ(الناكثون) مبتدأ، و(الفاء) رابطة، و(قد) أداة تحقيق، والجملة الفعلية (قاتلت) خبر المبتدأ.

ثالثاً: الجملة الطلبية الواقعة خبراً:

لقد نقل ابن مالك في شرح التسهيل عن ابن أبي بكر ابن السراج ومن وافقه[١٣٤] أنهم منعوا الإخبار بالجملة الطلبية، (نظراً إلى أن الخبر حقه أن يكون محتملاً للصدق والكذب والجملة الطلبية ليست كذلك)[١٣٥] وقد عدَّ الرضي ما ذهب إليه ابن الأنباري ومن وافقه وَهْماً (من قبل إيهام لفظ خبر المبتدأ، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب)[١٣٦]، فيما أجاز جمهور النحويين الاخبار بالجملة الطلبية[١٣٧]، واستدل الرضي على جواز وقوع الجملة الطلبية خبراً بقوله تعالى: ﴿**قَالُوا بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ**﴾[١٣٨]، كما استدل له أيضاً باتفاق النحويين على جواز الرفع في نحو قولهم: (أمّا زيد فاضربه)[١٣٩]، ويرى الدكتور عبد السلام محمد هارون أن (القول ما قاله الجمهور،

لما فيه من يسر وبعد عن التقدير)[140]، وعدَّ ما ذهب إليه المانعون اندفاع وراء التقسيمات المنطقية التي أفسدت على النحاة بعض نحوهم وردَّ ما احتجوا به بعدّة نقاط[141]، وقد جاءت هذه الجملة في (خمسة مواضع) في نهج البلاغة، وعلى وفق الأنماط الاتية:

النمط الأول: (أمّا + المبتدأ اسم ظاهر + الفاء الرابطة + الخبر فعل أمر)، قال (عليه السلام): «**وَإِنَّهُ سَيَأْمُرُكُمْ بِسَبِّي وَالْبَرَاءَةِ مِنِّي فَأَمَّا السَّبُّ فَسُبُّونِي**»[142] فـ (السب) مبتدأ، و(الفاء) رابطة، والجملة الفعلية (سبوني) خبر المبتدأ.

النمط الثاني: (أمّا + المبتدأ اسم ظاهر + لا الناهية + فعل مضارع)، قال (عليه السلام): «**وَأَمَّا الْبَرَاءَةُ فَلَا تَتَبَرَّءُوا مِنِّي**»[143]، فـ(البراءة) مبتدأ، و(الفاء) رابطة، و(لا) ناهية، والجملة الفعلية (فَلَا تَتَبَرَّءُوا) واقعة في محل رفع خبر.

النمط الثالث: (المبتدأ اسم ظاهر + الخبر جملة فعلية فعلها مضارع مسبوق بلا الناهية)، قال (عليه السلام): «**فَاللهَ لَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَمُحَمَّداً (صلى الله عليه وآله) فَلَا تُضَيِّعُوا سُنَّتَهُ**»[144]، قال الشارح المعتزلي: (قوله: (فالله لا تشركوا به شيئاً) الرواية المشهورة (فالله) بالنصب، وكذلك (محمداً) بتقدير فعل؛ لأن الوصية تستدعي الفعل بعدها، أي: وحدوا الله، وقد روي بالرفع، وهو جائز على الابتداء والخبر)[145]، وقد ذكر الراوندي الروايتين وحسّن رواية الرفع، وقال: (والرفع أحسن)[146].

النمط الرابع: (المبتدأ لفظ (كل) + الفاء + الخبر فعل أمر)، قال (عليه السلام): «**فَإِنَّ هَؤُلَاءِ مِنْ بَيْنِ الرَّعِيَّةِ أَحْوَجُ إِلَى الْإِنْصَافِ مِنْ غَيْرِهِمْ وَكُلٌّ فَأَعْذِرْ إِلَى اللهِ فِي تَأْدِيَةِ حَقِّهِ**»[147]، فـ

(كل) مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (فأعذر).

النمط الخامس: (المبتدأ اسم ظاهر + ما الاستفهامية مبتدأ ثانٍ + الخبر)، ورد هذا النمط في (موضع) واحد، وهو قوله (عليه السلام)، وقد جاءه نعي مالك الأشتر - رحمه الله -: «**مَالِكٌ وَمَا مَالِكٌ وَاللهِ لَوْ كَانَ جَبَلًا لَكَانَ فِنْداً وَلَوْ كَانَ حَجَراً لَكَانَ صَلْداً لَا يَرْتَقِيهِ الْحَافِرُ وَلَا يُوفِي عَلَيْهِ الطَّائِرُ**»[148]، فـ(مالك) مبتدأ خبره الجملة الاسمية (ما مالك)[149]، ومن الجدير بالذكر أن الاستفهام هنا أفاد التعجب؛ إذ أن (ما) استفهامية في معرض التعجب من مالك وقوته في الدين)[150]، وهذا نظير قوله تعالى: ﴿**فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ**﴾[151]، فـ (أصحاب الأول مبتدأ، و(ما) ابتداء ثانٍ، وهي استفهام معناه التعجب والتعظيم، و(أصحاب) الثاني خبر (ما)، و(ما) وخبرها خبر أصحاب الأول، وجاز ذلك وليس في الجملة ما يعود على المبتدأ لأن المعنى ما هم... وإنّما ظهر الاسم الثاني وحقه أن يكون مضمراً لتقدم اظهاره ليكون أجل في التعظيم والتعجب وأبلغ)[152].

الخاتمة:

وفي نهاية البحث لا بد من أن نلخص أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

١- أظهر البحث أن الجملة وقعت في موضع الخبر للمبتدأ في مواضع كثيرة في نهج البلاغة، وقد تنوعت هذه الجملة بين الاسمية والفعلية، غير أن مواضع الجملة الفعلية فاقت بكثير مواضع الجملة الاسمية، وهذا يؤيد ما يراه النحويون من مكانة الفعل وأهميته في العربية، إذ يرون أنه أهم أجزاء الجملة.

٢- أظهر البحث أن للإخبار بالجملة ما يسوغه، فالجملة تحمل دلالات لا

يمكن أن يؤديها المفرد، مثل الدلالة على الزمن، أو الدلالة على التوكيد، أو النفي، ففي كثير من الأحيان لا يمكن أن يؤدي الإخبار بالاسم المفرد هذه الدلالات، لذا نجد المتكلم يعدل عن الإخبار بالاسم المفرد إلى الإخبار بالجملة.

٣- أظهر البحث أن للسياق أثرا بالغا في توجيه الدلالة، إذ نجد أن الفعل -مثلاً- في سياق يدل على زمن معين، وفي سياق آخر يدل على زمن آخر، وكذلك الأدوات النحوية التي تشتمل على دلالة زمنية تتغير دلالتها من سياق إلى آخر.

٤- يرى النحاة أن الجملة الاسمية تدل على الثبوت والدوام، والجملة الفعلية تدل على الحدوث والتجدد، فيما أظهر البحث أن الجملة لا تدل على الثبوت والدوام، أو الحدوث والتجدد، وإنّما الذي يدل على الثبوت والدوام أو الحدوث والتجدد ما فيها من اسم أو فعل، وهذا يوافق ما ذهب إليه بعض الباحثين المحدثين، كما أن الجملة قد تخلو من الدلالة الزمنية، وذلك إذا خلت من معنى الفعل.

٥- أظهر البحث أن الفعل المضارع يأتي لدلالات مختلفة، فقد ورد في بعض المواضع وقد أفاد الدلالة على الحدوث والتجدد، كما أفاد في مواضع أخرى الدلالة على زمن عام، إذ لا يتخصص بزمن معين، كما استعمل الفعل المضارع في بعض المواضع في حكاية الحال الماضية، ليجعل المنظر يحيا من جديد أمام عيني القارئ، ويرجع بفكره إلى اللحظة التي وقع فيها الحدث.

٦- جاء المبتدأ بصيغ متنوعة، فتارة يأتي اسماً صريحاً، وتارة يأتي ضميراً، وتاره يأتي اسماً موصولاً، وتارة يأتي اسم استفهام، كما أن الجملة الواقعة في موضع الخبر قد تنوعت، فتارة تأتي اسمية وأخرى تأتي فعلية، والفعلية

تارة تكون مصدرة بفعل مضارع وأخرى تكون مصدرة بفعل ماضٍ، والجملة الواقعة في موضع الخبر للمبتدأ تارة تكون مجردة وأخرى مزيدة بأداة من أدوات الزيادة، وكل هذا إنّما يؤتى به لإفادة المعنى الذي يقصد إليه المتكلم.

٧- أفاد الفعل الماضي في بعض المواضع الدلالة على الزمن الماضي، وفي مواضع أخرى أفاد التحقيق، وفي مواضع أخرى عبّر الإمام (عليه السلام) بالفعل الماضي عن الزمن المستقبل ليدل على حتمية وقوع الحدث، كما ورد الفعل الماضي في بعض المواضع ليدل على حكاية الحال الماضية.

نخلص من كل ما تقدم إلى القول إن للإخبار بالجملة دون الاسم المفرد دلالته الخاصة التي تفرض على المتكلم أن يلجأ إليه.

الهوامش

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ١٤٧.

(٢) شرح الرضي على الكافية، ١/ ٢٦٧.

(٣) شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، صححه وعلق عليه جماعة من العلماء، القاهرة- مصر، د. ط، د. ت، ١/ ٨٨.

(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ٢٠٧.

(٥) يُنظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ط١، بيروت- لبنان، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ١/ ١٠٢.

(٦) الطراز، ٢/ ٥٢- ٢٧.

(٧) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل صالح السامرائي، ١٦٢.

(٨) نهج البلاغة، ٥٥٤.

(٩) شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ٥/ ٨٧٦.

(١٠) ينظر: الظواهر التركيبية في نهج البلاغة، ١٢٢.

(١١) نهج البلاغة، ٢٢٦.

(١٢) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ٧/ ٢٥٧.

(١٣) في ظلال نهج البلاغة، ٢/ ١٩١.

(١٤) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ٣٢١.

(١٥) ينظر: تسهيل الفوائد، ابن مالك، ١/ ٤. وهمع الهوامع، السيوطي، ١/ ٣٢.

(١٦) رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ابن الطراوة، ٢١.

(١٧) ينظر: معاني النحو، د. فاضل السامرائي، ٣/ ٣٢٣- ٣٣٣، وفي النحو العربي نقد وتوجيه، ١٥٦- ١٥٨.

(١٨) الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ٣٢.

(١٩) نهج البلاغة، ٤٨٣.

(٢٠) في ظلال نهج البلاغة، ٣/ ٣٨٤.

(٢١) في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٣٤.

(٢٢) نهج البلاغة، ٥٦٧.

(٢٣) شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ٥/ ٨٨٨.

(٢٤) نهج البلاغة، ٤٥٤.

(٢٥) نهج البلاغة، ٦٢٣.

(٢٦) شرح ابن أبي الحديد، ١٨/ ٧٥.
(٢٧) نهج البلاغة، ٥٩٨.
(٢٨) نهج البلاغة، ٦٧٠.
(٢٩) في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٥٧.
(٣٠) نهج البلاغة، ٢٧٤.
(٣١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ٩/ ١٠٩.
(٣٢) اللغة، ج. فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الانجلو مصرية، د. ط، د. ت، ١٣٨.
(٣٣) نهج البلاغة، ١٩٧.
(٣٤) بحار الأنوار، ٦٦/ ٢٧٤.
(٣٥) نهج البلاغة، ١١٤- ١١٥.
(٣٦) في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٥٨.
(٣٧) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ٤/ ٣٤.
(٣٨) نهج البلاغة، ٧٠٩.
(٣٩) نهج البلاغة، ٧٤.
(٤٠) الكتاب، ١/ ٣٥.
(٤١) منهج البحث اللغوي، تمام حسّان، ٢١.
(٤٢) نهج البلاغة، ٧٠٩- ٧١٠.
(٤٣) يُنظر: الجنى الداني، ٤٣٨- ٤٣٩.
(٤٤) ينظر: الجنى الداني، ٤٣٩- ٤٤٠، ومغني اللبيب، ١/ ١٤٣.
(٤٥) رصف المباني، ١٨٩.
(٤٦) في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٥٥.
(٤٧) نهج البلاغة، ٢٢١.
(٤٨) نهج البلاغة، ٤٣٥.
(٤٩) نهج البلاغة، ٤٥٥.
(٥٠) يُنظر: مغني اللبيب، ١/ ٢٠٠.
(٥١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ١١/ ١٦٧.
(٥٢) نهج البلاغة، ٤٢٩.
(٥٣) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ١١/ ٨.
(٥٤) نهج البلاغة، ٤٥٨.
(٥٥) نهج البلاغة، ٣٠٩.
(٥٦) البرهان في علوم القرآن، ٣/ ١٠٢.
(٥٧) الخصائص، ٢/ ٣٦٠.
(٥٨) دلائل الإعجاز، ١٤٦.
(٥٩) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، تح: محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة - مصر، ط٣، د. ت، ٧٦.

(٦٠) ينظر: مغني اللبيب، ٢/ ٧٢٣.

(٦١) نهج البلاغة، ٢٤٨.

(٦٢) الأصول في النحو، ابن السراج، ١/ ٦٨.

(٦٣) نهج البلاغة، ٤٦٧.

(٦٤) المبني للمجهول في نهج البلاغة، ١١٧.

(٦٥) نهج البلاغة، ٧٢٥.

(٦٦) يُنظر: حاشية الصبان، ٢/ ٨٧. ومعاني النحو، ٢/ ٧١.

(٦٧) نهج البلاغة، ٢٩٩.

(٦٨) نهج البلاغة، ٩١.

(٦٩) بحار الأنوار، ٣٢/ ٧٥.

(٧٠) الزخرف/ ٤٥.

(٧١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ٢/ ١٦٣- ١٦٤.

(٧٢) في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة، جدة - السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ٩٦.

(٧٣) البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة - مصر، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م، ١٧٢.

(٧٤) البرهان في علوم القرآن، للإمام: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة - مصر، د. ط، د. ت، ٣/ ٧٢.

(٧٥) نهج البلاغة، ٥١٦.

(٧٦) ينظر: الكتاب، ٢/ ٢٧٤.

(٧٧) شرح المفصل، ٢/ ١٠٣.

(٧٨) نهج البلاغة، ٢٠٩- ٢١٠.

(٧٩) ينظر: الكتاب، ٤/ ٢٣٣.

(٨٠) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ٢٥٧.

(٨١) إعراب نهج البلاغة، ١٢/ ٢١٠.

(٨٢) ينظر: الكتاب، ٤/ ٢٢٥، والمقتضب، ٤/ ٤٢١، وشرح المفصل، ٨/ ١٣٨.

(٨٣) نهج البلاغة، ٤٩٦.

(٨٤) في ظلال نهج البلاغة، ٣/ ٤٢٥.

(٨٥) شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ٤/ ٨٠٠.

(٨٦) الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، ٢٩٦- ٢٩٧.

(٨٧) البقرة: ٨٣.

(٨٨) معاني القرآن، ١/ ٥٣.
(٨٩) ينظر: الكتاب، ٤/ ٢٢٢.
(٩٠) ينظر: المفصل في علم العربية، ٣١١.
(٩١) ينظر: شرح المفصل، ٨/ ١٠٧.
(٩٢) شرح التسهيل، ٥.
(٩٣) نهج البلاغة، ٥٣١.
(٩٤) نهج البلاغة، ٦١٨.
(٩٥) نهج البلاغة، ٢٥٦.
(٩٦) الكتاب، ٣/ ٨.
(٩٧) الأصول في النحو، ٢/ ١٥٧.
(٩٨) معاني الحروف للرماني، ١٠٠.
(٩٩) الدلالة الزمنية في الجملة العربية، ٦١.
(١٠٠) نهج البلاغة، ٦٦٧.
(١٠١) نهج البلاغة، ٥٢٥.
(١٠٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ٨/ ١١٠.
(١٠٣) نهج البلاغة، ٣٠٧.
(١٠٤) ينظر: شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ٣/ ٥٤٥.
(١٠٥) نهج البلاغة، ٥٩٨.
(١٠٦) نهج البلاغة، ٦٦٣.
(١٠٧) نهج البلاغة، ٧١٨.
(١٠٨) سر صناعة الإعراب، ١/ ٢٥٨.
(١٠٩) في النحو العربي نقد وتوجيه، ٢٣٨.
(١١٠) في النحو العربي نقد وتوجيه، ٢٣٨.
(١١١) نهج البلاغة، ٢٤١.
(١١٢) في ظلال نهج البلاغة، ٢/ ٢٣٥.
(١١٣) نهج البلاغة، ٢٩٩.
(١١٤) شرح قطر الندى، ١٤٨.
(١١٥) ينظر: مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي المتوفى سنة ٦٢٦هـ، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م ٢٥٨.
(١١٦) نهج البلاغة، ٤٣٨.
(١١٧) نقل السيوطي عن بعض النحاة أنّهم أنكروا مجيء (أمّا) شرطية، لأنّها لو كانت شرطاً لكان ما بعدها متوقفاً عليها. وإلى هذا ذهب أحد الباحثين المحدثين، مستدلاً على ما ذهب إليه بعدد من الأدلة التي توصل إليها من استقراء نصوص من نهج البلاغة. ينظر: همع الهوامع، ٢/ ٤٧٨، وتراكيب الأسلوب

الشرطي في نهج البلاغة، ١١٠ وما بعدها.

(١١٨) مغني اللبيب، ١/ ٧٥.

(١١٩) الكتاب، ٤/ ٢٣٥.

(١٢٠) نهج البلاغة، ٣٠٦.

(١٢١) نهج البلاغة، ٤٨٨.

(١٢٢) نهج البلاغة، ٦٤٣.

(١٢٣) ينظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة، ٣١٩.

(١٢٤) نهج البلاغة، ٦٨٧.

(١٢٥) نهج البلاغة، ٥١٢.

(١٢٦) يُنظر: المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح اسماعيل علي، د. مط، د. ت، القاهرة- مصر، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، ٢/ ٢٩٧، والجنى الداني، ٢٥٦- ٢٥٩، ومغني اللبيب، ١/ ١٨٦- ١٩٠.

(١٢٧) نهج البلاغة، ٣١٦.

(١٢٨) نهج البلاغة، ٤٨٣.

(١٢٩) يُنظر: إعراب نهج البلاغة، ٨/ ٢٩.

(١٣٠) نهج البلاغة، ٣٣٠.

(١٣١) يُنظر: إعراب نهج البلاغة، ٥/ ٢٩٨- ٢٩٩.

(١٣٢) نهج البلاغة، ٢١٤.

(١٣٣) نهج البلاغة، ٢١٤.

(١٣٤) نسب الرضي هذا الرأي إلى ابن الأنباري والكوفيين. يُنظر: شرح الرضي على الكافية، ١/ ٢٣٧.

(١٣٥) شرح التسهيل، ١/ ٣٠٩.

(١٣٦) شرح الرضي على الكافية، ١/ ٢٣٧ .

(١٣٧) يُنظر: الكتاب، ١/ ١٣٨، وكتاب الشعر أو الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسي، ٣٢٧، وسر صناعة الإعراب، ابن جني، ١/ ٣٨٨، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ١/ ٣٢٩، وشرح التسهيل، ١/ ٣٠٩، وشرح الرضي على الكافية، ١/ ٢٣٧- ٢٣٨، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، ٢/ ٦٨١، وارتشاف الضرب، ٣/ ١١١٥.

(١٣٨) ص/ ٦٠.

(١٣٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية، ١/ ٢٣٨.

(١٤٠) الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون، ٣٥.

(١٤١) يُنظر: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ٣٦- ٣٧.

(١٤٢) نهج البلاغة، ١١٥.

(١٤٣) نهج البلاغة، ١١٥.

(١٤٤) نهج البلاغة.

(١٤٥) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي، ٩/ ١٢٠.

(١٤٦) منهاج البراعة، الراوندي، ٢/ ٧٦.

(١٤٧) نهج البلاغة، ٥٨٥.

(١٤٨) نهج البلاغة، ٧٢١.

(١٤٩) يُنظر: إعراب نهج البلاغة، ١٢/ ٣٠٧.

(١٥٠) إعراب نهج البلاغة، ١٢/ ٣٠٧، هامش الصفحة.

(١٥١) الواقعة: ٨.

(١٥٢) مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، ٧١١.

المصادر

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق، رجب عثمان محمد، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٢- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط٥، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٣- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٤- إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب - سوريا، ط٥، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٥- إعراب نهج البلاغة، الشيخ عبد القادر قطيش، دار الولاء لصناعة النشر، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م.

٦- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، تأليف: الشيخ محمد باقر المجلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط٣، د. ت.

٧- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة- مصر، ط٣، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٨- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

٩- البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٠- تراكيب الأسلوب الشرطي في نهج البلاغة، كريم حمزة حميدي، رسالة ماجستير- جامعة بابل/ ٢٠١١.

١١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، د. ط، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

١٢- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن،

للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، تح: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط٣، د. ت، ٧٦.

١٣- الجملة الخبرية في نهج البلاغة (دراسة نحوية)، الدكتور: علي عبد الفتاح محيي الشمري، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط١، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

١٤- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان- الأردن، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م.

١٥- الجنى الداني في حروف المعاني، صنعه: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

١٦- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ط١، بيروت- لبنان، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ١/ ١٠٢.

١٧- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، د. ط، د. ت.

١٨- الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د. ط، د. ت.

١٩- الدلالة الزمنية في الجملة العربية، الدكتور علي جابر المنصوري، الناشر: الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط١، ٢٠٠٢م.

٢٠- دلائل الإعجاز، تأليف: الشيخ أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر. د. ط، د. ت.

٢١- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة النحوي، تح: حاتم الضامن، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٢٢- رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د. ط، د. ت.

٢٣- سر صناعة الإعراب، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي.
٢٤- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة الملك قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط٢، ١٩٩٦م.
٢٥- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، صححه وعلق عليه جماعة من العلماء، القاهرة- مصر، د. ط، د. ت، ١/ ٨٨.
٢٦- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف: أميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٢٧- شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، ومعه: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير.
٢٨- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٣٧٨هـ- ١٩٥٩م.
٢٩- شرح نهج البلاغة، لكمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني، دار الحبيب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط٢، ١٤٣٠هـق.
٣٠- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تأليف: يحيى بن حمزة بن على بن إبراهيم العلوي اليمني، مطبعة المقتطف، القاهرة- مصر د. ط، ١٩١٤م.
٣١- الظواهر التركيبية في نهج البلاغة.
٣٢- الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد- العراق، د. ط، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.
٣٣- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٣٤- في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة، جدة- السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ-

١٩٨٤م.
٣٥- في ظلال نهج البلاغة محاولة لفهم جديد، شرح: محمد جواد مغنية، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٧٢.
٣٦- كتاب الشعر أو الأبيات المشكلة الاعراب، أبو علي الفارسي.
٣٧- الكتاب كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨.
٣٨- اللغة، ج. فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الانجلو مصرية، د. ط، د. ت، ١٣٨.
٣٩- المبني للمجهول في نهج البلاغة، ١١٧.
٤٠- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تح: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح اسماعيل علي، د. مط، د. ت، القاهرة- مصر، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٤١- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.
٤٢- معاني الحروف تأليف: أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي، تحقيق: عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، د. ط، د. ت.
٤٣- معاني القرآن، تأليف: أبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، ط١، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.
٤٤- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
٤٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني.
٤٦- مفتاح العلوم، تأليف: أبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي المتوفى سنة ٦٢٦هـ، تح: عبد الحميد هنداوي،

دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٤٧- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، قدم له وبوبه الدكتور: علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

٤٨- المفصل في علم العربية، تصنيف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: فخر الدين صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٤٩- المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، د. مط، القاهرة- مصر، د. ط، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٥٠- مناهج البحث اللغوي، تمام حسّان، الناشر: مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة- مصر، د. ط، ١٩٩٠م.

٥١- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين أبي الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، تحقيق: السيد عبد اللطيف الكوهكمري، مطبعة الخيام، قم - إيران، د. ط، ١٤٠٦هـ.

٥٢- نهج البلاغة وهو ما اختاره الشريف الرضي من كلام سيدنا ومولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، حققه وضبط نصه على أربع نسخ قديمة: الشيخ: قيس بهجت العطار، مؤسسة الرافد للمطبوعات، ط١، ١٤١٣هـ- ٢٠١٠م.

٥٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، إعداد: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.